



Jordan Association of Certified Public Accountants
LACPA 19th International Congress
Audit Complementarity Effects on Business

” التكامل في التدقيق في مفهوم الهيئات الناظمة ”
(دراسة وصفية)

الباحث

حاتم القواسمي

رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين

الشريك التنفيذي لشركة KPMG الاردن

٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤

الاجندة

- هدف البحث
- أهمية البحث
- التكامل في التدقيق من حيث العلاقة بين الجهات الرقابية و جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين

هدف البحث

معرفة مبدأ "التكامل" في التدقيق من حيث العلاقة بين الجهات الرقابية و جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين. وعرض التكامل بين الجهات الرقابية و جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين والذي ينعكس ايجاباً ويعمل على تطوير اقتصاد قوي وشفاف في البلاد بشكل عام والاردن بشكل خاص.

أهمية البحث

التأكيد على أهمية مبدأ التكامل في التدقيق من حيث العلاقة بين الجهات الرقابية و جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين في البيئة الأردنية والإستفادة منها في تعزيز آليات الرقابة وتحقيق جودة وشفافية المعلومات التي ستفيد الجهات الرقابية في السوق المالي وغيرها كوزارة الصناعة والتجارة وذلك بدوره سينعكس ايجاباً على حركة سوق الأوراق المالية والبيئة الاستثمارية بالاردن واستقطاب الاستثمارات الاجنبية الى البلاد

التكامل في التدقيق من حيث العلاقة بين الجهات الرقابية
وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

ان بيئة الأعمال في الأردن تنطوي على أسس وقواعد ساهمت في إعتقاد معايير رقابية مؤسسية فعالة، فتوفر البيئة التشريعية والنظام المصرفي السليم، وسوق رأس المال المنظم ومعايير الإفصاح والشفافية، وتبني المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية والمعايير الدولية للتدقيق، وإففتاح وشفافية عمليات التخاضية، وتوفير الحماية لحقوق الملكية وحقوق الأقلية، وإتاحة المنافسة في السوق وتوفير بيئة رجال أعمال منظمة وفعالة، ونظام قضائي يتطور وعدد كاف من رجال القانون والمحامين، ورقابة حكومية على غسل الأموال، كلها أمور ساهمت بفاعلية في إرساء قواعد التكامل في الأردن وجعلته بيئة أكثر جذبًا للإستثمار. وسوف يتم عرض بعض الهيئات الرقابية في الاردن والتنسيق المستمر مع جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين

جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين

انشئت الجمعية كشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري بموجب قانون (٧٣) لسنة ٢٠٠٣، الذي صدر بهدف تنظيم مزاولة المهنة والارتقاء بها، ضمان الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المعتمدة بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني،الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين، تأكيد الالتزام بقواعد سلوك المهنة وادابها و تعزيز دور المحاسب القانوني وحيدهته واستقلاليته

هي مؤسسة وطنية مستقلة مالياً وإدارياً، وتتبع إلى وزير الصناعة والتجارة بموجب أحكام قانون الشركات المعدل رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢، صدر لها نظام التنظيم الإداري الخاص بها رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٣ لتعزيز كفاءة العناصر المطبقة له، وخلق الرؤى والبرامج لضمان الاستقلالية والشفافية، ويحكم عمل الدائرة قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته حيث تتولى الدائرة المهام الرئيسية التالية:

- تسجيل مختلف أنواع الشركات داخل المملكة الأردنية الهاشمية.
- الرقابة القانونية والمالية على الشركات.
- إجراء كافة التعديلات والتغييرات التي تتم على الشركات، من حيث نقل الملكية ورفع وتخفيض رؤوس أموالها، وكافة التعديلات القانونية التي تتم على عقد ونظام الشركة.
- تصفية وشطب الشركات.
- حضور كافة اجتماعات الهيئات العامة لشركات المساهمة العامة.

انطلاقاً من مبدأ بناء علاقات خارجية مع شركاء ذوي علاقة لتفعيل دور دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة في الرقابة على أعمالها وحيث أن جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين المعنية بالتعاون والتنسيق المستمر مع الدائرة في تطبيق القوانين المعنية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية ومعايير السلوك المهني ، فقد تم ابرام مذكرة تفاهم بين دائرة مراقبة الشركات وجمعية المحاسبين القانونيين في عام ٢٠٠٦ فيما يلي:

1. استعانة كل طرف بالخبرات المتوفرة لدى الطرف الاخر في سبيل تحقيق المصلحة العامة واهداف كل منهما
2. التعاون والتنسيق بين الطرفين لاصدار الانظمة والتعليمات المتعلقة باتباع المعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتدقيق والسياسات المالية للشركات المساهمة العامة

٣. تبادل الخبرات الفنية والقانونية والمالية بين الطرفين من خلال عقد الدورات التدريبية وورشات العمل

٤. ان تقوم الجمعية بتزويد دائرة مراقبة الشركات باسماء المدققين المجازين و المزاولين للمهنة بشكل دوري وبكل ما يطرأ عليهم من تجديد او الغاء

٥. تبادل النشرات الثقافية والتقارير السنوية والمجلات الدورية واي تقارير او اراء تعزز المعرفة بين الطرفين

٦. تقوم الدائرة باستشارة الجمعية في الامور الهامة بمهنة المحاسبة القانونية والمتعلقة بالشركات والافراد

قامت دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة بادراج باب خاص بقانون الشركات حول مدققو الحسابات

البنك المركزي الاردني

بدأ الاردن بالاعداد لانشاء البنك المركزي الاردني في اواخر الخمسينات. و صدر قانون البنك المركزي الاردني عام ١٩٥٩. واستكملت اجراءات مباشرة البنك لاعماله في اليوم الاول من شهر تشرين الاول عام ١٩٦٤، ليخلف مجلس النقد الاردني الذي كان قد اسس عام ١٩٥٠، وتملك الحكومة الاردنية كامل رأس مال البنك المركزي والذي تم زيادته على مراحل، من مليون الى ثمانية عشر مليون دينار اردني، ورغم ملكية الحكومة لرأسماله فان البنك المركزي يتمتع وفق احكام قانونه بشخصية اعتبارية مستقلة

بهدف التعاون بين البنك المركزي وجمعية المحاسبين القانونيين لضمان اصدار بيانات وقوائم مالية لشركات الصرافة، تم ابرام مذكرة تفاهم بين البنك المركزي وجمعية المحاسبين القانونيين في عام ٢٠١٠ فيما يلي:

1. تقوم الجمعية بتزويد البنك المركزي بقائمة باسماء المحاسبين القانونيين المزاولين لاعمال التدقيق واصدار تقارير التدقيق
2. يقوم البنك المركزي سنويا او كلما كان لذلك ضرورة بتزويد الجمعية بقائمة باسماء المحاسبين القانونيين المعتمدين لدى شركات الصرافة المرخصة لتولي مهام التدقيق على بيانها لمالية
3. يقوم البنك المركزي بتزويد الجمعية باية مخالفات مرتكبة من قبل المحاسبين القانونيين لشركات الصرافة
4. يتبادل الطرفان اية نشرات او اصدارات متعلقة بمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ومعايير التدقيق الدولية وتطبيقها

5. تتعاون الجمعية مع البنك المركزي عند اعداد او صياغة البيانات المالية والقوائم المالية الموحدة والمعالجة المحاسبية لشركات الصرافة المرخصة
6. يتعاون الطرفان في اعداد وتنفيذ خطط تدريب للمحاسبين القانونيين لشركات الصرافة
7. يدعو كل طرف الطرف الاخر للمؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية التي ينظمها والتي تكون ذات صلة ببنود المذكرة

ديوان المحاسبة الاردني

اسس ديوان المحاسبة عام ١٩٥٢، بموجب قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ استناداً لأحكام المادة ١١٩ من الدستور الأردني والتي تنص على أنه " يشكل بقانون ديوان المحاسبة لمراقبة إيراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها"، وهو يواصل دوره الفاعل في الرقابة على المال العام والتأكد من سلامة إنفاقه حسب القوانين والأنظمة المعمول بها. وها هو اليوم ينتهج أفضل السبل التي تدعم تطور هذا الدور الحيوي الهام والارتقاء به، من خلال تطبيق أفضل معايير التدقيق والمحاسبة الدولية التي يتواءم تطبيقها وطبيعة بيئة المحاسبة والرقابة في المملكة الأردنية الهاشمية، وتطبيق أفضل الممارسات الرقابية والمحاسبية المتبعة على مستوى العالم، حتى غدا ديوان المحاسبة أنموذجاً يحتذى به وموئلاً لأجهزة الرقابة العليا على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي للاستفادة من خبراته الرقابية والمحاسبية المتميزة في كافة النواحي

ان رئيس ديوان المحاسبة يرأس لجنة الترخيص لامتحانات مزاولة المهنة
لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

ان رئيس ديوان المحاسبة احد اعضاء الهيئة العليا لجمعية المحاسبين
القانونيين الأردنيين

هيئة الاوراق المالية

بدأ إنشاء الشركات المساهمة العامة في الأردن منذ بداية الثلاثينيات في القرن العشرين حيث تم تأسيس ثلاث شركات كبرى في تلك الفترة هي البنك العربي وشركة التبغ والسجائر وشركة الكهرباء . وقد اخذ الجمهور الأردني يكتتب في أسهم هذه الشركات والتعامل بها منذ ذلك التاريخ ، كما توالى تأسيس الشركات المساهمة العامة ليصل إلى (٦٦) شركة عام ١٩٧٨ . وبالنسبة لاسناد القرض فقد تم إصدار أول إسناد قرض في أوائل الستينيات.

لقد قامت هيئة الأوراق المالية بوضع تعليمات تتعلق بالمعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية وإشرافها وقيدهم في السجل لسنة ٢٠١٤" ويعمل بها اعتباراً من 2015/1/1.

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

اندمجت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في دائرة واحدة اندماجاً إدارياً اعتباراً من ١٦/٨/٢٠٠٤ تحت اسم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. تاريخياً كانت دائرة ضريبة الدخل قد تأسست في عام ١٩٥١ أما ضريبة المبيعات فقد بدأت على نطاق ضيق كضريبة مكوس عام ١٩٢٦ وانتهت إلى الشكل الحالي من ضريبة المبيعات التي أصبحت نافذة في ١/١/٢٠٠١ وهو أشبه ما يكون بنظام ضريبة القيمة المضافة المطبقة عالمياً ، حيث مر التشريع في مراحل تطور كثيرة قبل أن يصل إلى الشكل الحالي وكان آخر تعديل على القانون في سنة ٢٠٠٩ بموجب القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٩ المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات، والدائرة تعمل حالياً بقانونين منفصلين ، احدهما يخص ضريبة الدخل والآخر يخص ضريبة المبيعات.

وبموجب قانون ضريبة الدخل المطبق بالأردن، يلتزم المكلف بتنظيم السجلات والمستندات اللازمة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة عليه شريطة أن تكون معدة وفق معايير المحاسبة الدولية ومدققة ومصادق عليها من محاسب قانوني

▪
▪



شكراً لحسن الاستماع